BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

موقع المجلة : www.muthjaes.net

خصخصة الاقتصاد العراقي من وجهة نظر المنظمات الدولية
دراسة تحليلية استشرافية للمدة 1990 – 2015

ثامر عبد العالي كاظم الشمري *
جامعة القاسم الخضراء / كلية الزراعة

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 2017/7/3
تاريخ التعديل : 2017/9/11
قبول النشر : 2017/10/24
متوفر على الأنترنيت : 2018/12/26

الكلمات المفتاحية :
خصخصة الاقتصاد
المنظمات الدولية
صندوق النقد الدولي
التكاليف والسلبيات
مؤشرات الحياة الاقتصادية

الملخص

البحث هو نظرة استشرافية لمستقبل الاقتصاد العراقي في حال تطبيق سياسة الخصخصة وفق رؤى وتوجهات المنظمات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الداعية الى ضرورة تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والتفرغ للقيام بوظائفها الامنية الداخلية والخارجية وحماية الملكية الخاصة ، واعتماد هذه السياسة يحتاج الى خبرة وكفاءة عالية من اجل تقليل التكاليف والسلبيات المرافقة لها الى حدودها الدنيا بأنواعها الظاهرة والباطنة بما في ذلك الزمن بوصفه كلفة حقيقية . ان تدهور مؤشرات الحياة الاقتصادية في العراق وتراجع القدرات العامة خاصة بعد الغزو الامريكي نتيجة للتدمير المنظم للهياكل الاقتصادية والبنى التحتية متزامنة مع شيوع ظاهرة الفساد المالي والاداري بكل اشكاله السافرة والمقنعة ودخول عصابات داعش الارهابية التي اكملت ما عجزت عنه القوات الغازية عن فعله ، فمثل هذه البيئة لا تسمح بتطبيق برنامج اقتصادي ضخم مثل الخصخصة وفق الرؤى السابقة ، ويعد انتهاكا لحقوق الاجيال الحاضرة والمستقبلية.

© 2018 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

The research is a forward-looking view of the future of the Iraqi economy in the event of the implementation of privatization policy in accordance with the visions and directions of the international organizations represented by the International Monetary Fund, the World Bank and the World Trade Organization calling for the abandonment of the state from its social responsibilities and full time to carry out its internal and external security functions and the protection of private property. High efficiency in order to minimize the costs and disadvantages associated with them to the minimum in both visible and internal types, including time as a real cost. The deterioration of the indicators of life in Iraq, especially after the After the events of 2003 led to the decline in economic capabilities as a result of the systematic destruction of economic structures and infrastructure coincided with the widespread phenomenon of financial and administrative corruption in all forms of blatant and masked and the entry of gangs and advocates of terrorism, which completed what the invaders failed to do, Allowing the implementation of a huge economic program such as privatization in accordance with previous visions, and is considered from the point of view of the violation of the rights of present and future generations.

المقدمة

يعاني العراق من اختلالات كبيرة في منظوماته الاجتماعية والاقتصادية رغم ضخامة الاموال المستثمرة المتأتية من الصادرات النفطية ، بسبب الاعتماد على سياسات خاطئة في إدارة موارده أدت إلى وجود أنشطة تمثل هدرا للموارد الاقتصادية ، منها سياسة التوظيف المضمون غير المرتبط بالإمكانات الاقتصادية القائمة او المحتملة ولا الى الحاجة الفعلية ، مما ادى الى تدني انتاجية الفرد العراقي وقد تصل الى مستويات سالبة . ان سيادة القطاع الحكومي وتوليه جزءا كبيرا من الانشطة الاقتصادية خلق اختلالات مزمنة ، منها تخلف قطاعاته السلعية والخدمية وتردي الحالة المعيشية للسكان ومعدلات عالية من البطالة وتدهور بيئي وانعدام الامن الوطني والغذائي فضلا عن غياب العناصر الرئيسة للسياسات الاقتصادية

* Corresponding author : G-mail addresses : Thamralshmry582@gmail.com.

© 2017 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.18081/MJAES/2018-8/63- 81 .

الكلية وضمور دور الدولة والتشاؤم من المستقبل . وبعد تغيير النظام السياسي عام 2003 برزت الحاجة وتعالت الاصوات لطرح بدائل متاحة تتمثل بالدور الذي يمكن ان يقوم به القطاع الخاص في عملية التنمية باعتباره احد البرامج التصحيحية لعمل الاقتصاد لكي يتم التغلب على الصعوبات التي كان يعاني منها خلال العقود السابقة للتغيير السياسي .

مشكلة البحث

التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي كثيرة وخصوصا كيفية الربط بين عوامل الاقتصاد والتنمية من خلال الخصخصة باعتبارها عملية تغيير شاملة تهدف الى بناء اسس جديدة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكمبدأ رئيس للتخلص من التبعية وهيمنة القطاع الحكومي على الانشطة الاقتصادية الذي يمتاز بضخامة اجهزته وابتعاده عن فرص المنافسة مما أدي إلى ارتفاع تكاليف منتجاته ، ولغرض احداث تنمية مستمرة ترمي الى تحقيق طموحات الشعب العراقي بالاعتماد على القوى الوطنية في اتخاذ القرارات وسيطرة افراد المجتمع على عوامل التطور ، وليس من الضروري اتباع الضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية ، وهل يمتلك القطاع الخاص المحلي عوامل نجاح ادارة الاقتصاد ام يتم التوجه الى الاستثمار الاجنبي والسماح للشركات متعددة الجنسية من العمل داخل العراق .

فرضية البحث

البحث ينطلق من فرضية مفادها ان خصخصة الاقتصاد العراقي بطريقة الصدمة وفق التوجهات التي تدعوا لها المنظمات الدولية وفي ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مرتبكة ستزيد من حدة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، وهو احوج ما يكون الى دور الدولة الاقتصادي ولكن برؤى جديدة وعبر تركيبة اقتصادية فكرية ومنهجية تتمثل في اقامة تحالف عالي الانسجام بين الحكومة والقطاع الخاص، بدل الانسحاب الكامل للحكومة واقتصارها على دور الحارس والموجه للاقتصاد، ليكون التحول سليم واثاره السلبية عند حدها الادنى.

هدف البحث

- ✓ توضيح طبيعة التناقضات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية مع تواضع حجم الانجازات التنموية .
- ✓ التعريف بسياسة الخصخصة من حيث انواعها ودواعيها واسبابها والجدل الفكري حول نتائجها وابعادها .
- ✓ استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل تطبيق سياسة الخصخصة وفق رؤية العلاج بالصدمة التي تنادي بتطبيقها المؤسسات الدولية .

اهمية البحث

خصخصة الاقتصاد العراقي تعد حتمية بسبب الاختلالات الهيكلية وتراجع القدرات الاقتصادية بكافة مؤشراتها وارتفاع معدلات البطالة وازدياد التفاوت في توزيع الدخول والثروات لكن ليس بشكل فجائي وسريع ، بل يجب ان تكون عملية التغيير مرحلية ومتدرجة في تحديد الاولويات وان يكون انسحاب الحكومة من دورها الاقتصادي بشكل مرحلي مع الاحتفاظ بالمشاريع التي تقدم منتجات عامة تعود بالنفع على جميع افراد الشعب ، وتأتي اهمية هذا البحث من خطورة تطبيق سياسة الخصخصة في المرحلة الراهنة التي تحتاج الى مزيد من البحث والتقصي وتوضيح دور القطاع الخاص في اعادة ترتيب اوضاع الاقتصاد الوطني من خلال تغيير علاقات الانتاج بالطريقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من تحولات .

هيكلية البحث

قسم البحث الى مبحثين ضم الاول الاقتصاد العراقي ومتضمنات الخصخصة ، وقسم على ست فقرات ، الفقرة الاولى نبذة تاريخية عن الاقتصاد العراقي والثانية دواعي خصخصة الاقتصاد العراقي والثالثة اهداف خصخصة الاقتصاد العراقي والرابعة الشروط الواجب توفرها لخصخصة الاقتصاد العراقي والخامسة المرتكزات الاساسية لخصخصة الاقتصاد العراقي ، والسادسة اساليب تطبيق الخصخصة في العراق . واهتم المبحث الثاني بتقييم واستشراف عملية خصخصة الاقتصاد العراقي ، ثم خلص البحث الى صياغة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن الاستفادة منها في الواقع العراقي .

الاطار النظري

الاقتصاد العراقي ومتضمنات الخصخصة

اولا : الاقتصاد العراقي : نبذة تاريخية

من المعروف ان النتائج التنموية التي جاء بها القطاع الحكومي خلال العقود الماضية لم تكن بمستوى الامكانات المتاحة له ، والمتمثلة بسيطرته على اغلب النشاطات الاقتصادية والهيمنة على الموارد الاقتصادية بصورة شبه تامة ، واعطيت في ذلك الكثير من التبريرات كالقابلية المحدودة للقطاع الخاص او ما يتعلق بالمصلحة القومية ، لكن الاسباب الحقيقية لذلك الاخفاق تعود الى انعدام الاستقرار السياسي وعدم وجود سياسة اقتصادية سليمة تلبي حاجة المجتمع العراقي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بل على العكس من ذلك تم توظيف موارد البلد لخدمة السياسات الفوضوية التي كان النظام السابق يتغنى بها التي انهكت كل المقومات التي كان يعول عليها في بناء اقتصاد قوي ، علاوة على عسكرة كل عوامل الانتاج لإدامة زخم

الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب خلال المدة 1991 – 2003 .ان القطاع الخاص قبل ستينيات القرن الماضي يتسم بهيمنته على معظم الفعالية الاقتصادية فكانت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 81% عام 1960 ، بعدها بدأت مساهمة القطاع الحكومي تكبر لتعزز الدولة سيطرتها على ادارة الاقتصاد الوطني ، اذ قامت في عام 1964 بتشريع قوانين التأميم منها القوانين المرقمة (99 ، 100) التي تخص تأميم بعض المنشآت والشركات والمصارف والبنوك والقانون رقم 98 الذي بموجبه تم انشاء المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم 101 الخاص بتنظيم توزيع الشركات والارباح (السامرائي ، 1977 : 20،60) ، وتركت المصانع الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص، واستمر النفوذ الاقتصادي للحكومة يتوسع حتى عام 2003 ، وخلال المدة (1961 – 1980) وضعت خمس خطط طموحة لإحكام السيطرة على النشاطات الاقتصادية واعتبار القطاع الحكومي قاعدة التمويل الاشتراكي وتوجيه القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية وفق متطلبات التنمية والتحول الاشتراكي ، وتلك الخطط حققت نتائج اكثر من مرضية اذ تم تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال اخر خطتين بحدود 11.7% (بيترسلوغلت ، 2003 : 38) .

اما بعد عام 1980 فقد تبددت كل الآمال التي بنيت على تلك الخطط بسبب دخول العراق حرب مع ايران طويلة الاجل استمرت ثمان سنوات ، اعتمد خلالها على مساعدات دول الخليج خاصة السعودية والقروض الخارجية في تمويل تكاليف الحرب ، وقدرت خسائر العراق بأكثر من 452.6 مليار دولار(أولزو ، 2006 : 19) ، والذي لم يطاله التدمير خلال تلك الحرب او بسببها فقد قضي عليه بعد هجوم العراق عام 1990 على الكويت واحتلاله ، وعندما جاءت قوات التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت رافقها تدمير شبه كامل لكل البنى الارتكازية ، وقدر خبراء صندوق النقد الدولي قيمة الاصول التي دمرت خلال تلك الحرب بنحو 232 مليار دولار (التقرير الاستراتيجي العراقي ، 2008 : 273) ، وانتهت هذه الاحداث بفرض حصار اقتصادي شامل استمر 12 سنة تقريبا وبالتحديد من كانون الثاني 1991 الى غاية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية تحت غطاء الشرعية الدولية في نيسان 2003 التي عندها استكمل مسلسل تدمير العراق بشكل كامل وفي مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولتلافي تلك الاخفاقات اتجهت السياسة الجديدة الى التحول نحو اليات السوق والخصخصة ، ورافق هذا التوجه تغيير جذري في شكل النظام السياسي من الدكتاتوري القائم على حكم الحزب الواحد الى النظام التعددي الديمقراطي الذي يستمد قوته من ارادة الشعب ، وجاءت القرارات الاقتصادية تحث على الاسراع بعملية التحول نحو اقتصاد السوق وخصخصة المنشآت الحكومية والعمل على جذب الاستثمار الاجنبي بكل أشكاله (المباشر والمحفظي) .

إلا ان الذي حدث هو ، ان خصخصة الاقتصاد العراقي طبقت حسب الرؤى الأمريكية – العلاج بالصدمة التي أوصت بها المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي - ومراكزها البحثية مثل مؤسسة امريكان انتربرايز انستيتيوت American Enterprise Institute وأولى خطواتها إعلان الحاكم المدني على العراق (بريمر) بخصخصة 200 شركة وتسريح 500 الف عامل ولتنفيذ هذا الأمر أصدرت سلطة الائتلاف عدة قرارات منها القرار رقم 10 الذي يسمح بموجبه للشركات متعددة الجنسية العمل داخل العراق ، والقرار رقم 37 الذي بموجبه تم خفض معدل الضرائب على الشركات من 45 – 15% ، والقرار رقم 29 الذي يعطي الحق للمستثمرين الأجانب تحويل 100% من الأرباح إلى الخارج وامتلاك 10% من الأصول العراقية مع السماح للمصارف الاجنبية العمل داخل العراق بشروط اكثر سخاء (كلاين ، 2004 : 27 – 28) ، وصاحب هذه التغييرات تدهور كبير في الوضع الأمني ونمو مجاميع إرهابية في مناطق عديدة من العراق ، حتى بدت الأوضاع مشوهة ومرتبكة وزاد عمق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتراجع الأداء الحكومي وارتفاع في معدلات البطالة والفقر والتضخم .

ثانيا : دواعي خصخصة الاقتصاد العراقي

ان الخصخصة في العراق بدأت عندما اقدم النظام في عام 1987 إلى بيع بعض المنشآت الحكومية الصناعية والخدمية والتجارية إلى القطاع الخاص والمختلط بشكل جزئي أو كلي أو تأجير ، والسماح له بدخول عدد من المشاريع مثل الغزل والنسيج والسجاد والكهرباء والصناعات الإلكترونية والإسمنت والألمنيوم ، لكن ما يؤخذ على هذه العمليات إنها لم تكن على أسس اقتصادية مدروسة وإنما جاءت بسبب حاجة النظام في حينها إلى الأموال لإدامة زخم الحرب مع ايران وتغطية احتياجاته وأيضا لمسايرة هذه الظاهرة التي اتسعت عالميا بهدف إرضاء المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي التي ترى ان الاختلال الخارجي والداخلي – عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة – هما السبب في كبر حجم الديون الخارجية ، ولمعالجة تلك الاختلالات على الحكومات ان تلجا إلى اتباع سياسات تقشفية منها خفض الأسعار والأجور والإنفاق الحكومي ، مبررا ان تلك السياسات تعطي فرصة اكبر للقطاع الخاص في الفعالية الاقتصادية (زكي ، 1993 : 200) وبيعت المنشآت الحكومية باقل من قيمتها السوقية إلى أفراد تربطهم علاقات عائلية مع راس النظام الحاكم (ابوهات ، 2005 : 2)، وبعد عام 2003 تعالت الأصوات الداعية إلى إدارة الاقتصاد العراقي وفق مبادئ وآليات السوق والمنافسة والتخلي عن سياسة

التـدخل الحكـومي بمـا يحقـق طموحـات الشـعب فـي التنميـة الاقتصـادية الشـاملة ، وهنـاك أسباب كثيرة منهـا داخليـة وأخـرى خارجية تقف وراء هذا التغيير، يمكن ادراج اهمها كما يأتي :

أ. الاسباب الداخليـة : هذه الأسباب عديدة ومتنوعـة وسنذكر منها الاتي (فارس ،2004 : 113) :

1. تدمير الصناعة الوطنية بسبب سياسة الانفتاح التجاري بعد عام 2003 الغير مدروسة.
2. تـدهور البنـى التحتيـة التـي تعـد دافعـا قويـا للنمـو والتنميـة المستدامة .
3. تراجع معدلات النمو والتنمية الى اقل من معدلات نمو السكان ، ويتضح ذلك من بيانات الجدول (1) الذي يبين تراجع معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي الى 2.4% وهي اقل من معدل النمو السكاني البالغ 3% مما يعني ان صافي النمو سالب بمقدار 0.6% خلال المدة 1990 – 2015.
4. الاختلالات البنيوية الموروثة في الاقتصاد العراقي اثرت في فرص التنمية وعمقت مظاهر التخلف ، اذ ظل اقتصاد احادي الجانب يعتمد على قطاع النفط في تمويل كل احتياجاته دون ان تتخذ اجراءات جريئة لتنويع مصادر الدخل الوطني .
5. تدهور كبير في معدلات التبادل التجاري .
6. تزايد العجز في الموازنة العامة ، بسبب التوسع في الانفاق العام الناجم عن توسع العمليات العسكرية لتحقيق الامن ، زيادة رواتب وعدد المشمولين بالحماية الاجتماعية والعاملين في القطاع العام دون ان يصاحب ذلك استجابة القطاع الانتاجي لتلك الزيادة .
7. ارتفاع معدلات البطالة والفقر الى مستويات مخيفة .
8. توسع استعمال الدولار الامريكي في المعاملات الداخلية .
9. انخفاض أسعار البترول وخاصة بعد عام 2013 (4 Salameh , 2015 :) .
10. ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع العام ، اذ يتسم القطاع الحكومي العراقي برداءة ادارته بسبب ضعف او انعدام حوافز الملكية الخاصة ومن ثم تعطل الحافز على المبادرة والتطوير ، ادى ذلك الى ارتفاع نسبة الهدر في الموارد الانتاجية وشيوع ظاهرة الفساد المالي والاداري ، كبر حجم المديونية الخارجية وهروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج وارتفاع معدلات التضخم ، فضلا عن اسعار الصرف والفائدة غير المشجعة على الاستثمار، وكانت النتيجة لما سبق هو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .
11. الوضع الدولي أصبح مشجعاً لتصفية القطاع العام بسبب النجاحات التي حققتها دول مختلفة في نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها (ماكينون ، 1996 : 15) ، فضلا عن موقف النظام السياسي الجديد الداعم للخصخصة باعتبارها بند مهم للتنمية الاقتصادية .
12. كبر حجم القطاع الحكومي ونمو كبير في اجهزة الدولة وعدد العاملين فيها ، اذ زاد عدد الوزارات من 23 قبل عام 2003 الى 37 وزارة في الوقت الحالي ونسبة الزيادة في عدد العاملين بلغت اكثر من 122% أي بزيادة قدرها 1273000 عامل خلال المدة نفسها (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، 2009 : 106)، وهذا من شانه ان يكون عقبة حقيقية امام الخصخصة .

ب. الاسباب الخارجية .

1. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية : تسعى هذه الشركات الى تحقيق اقصى الأرباح باقل التكاليف ، معتمدة في ذلك على عاملين الأول هو امتلاكها للتكنولوجيا ومصادرها باعتبارها نبع الخلق التكنولوجي ويتمثل العامل الثاني بحاجة الدول النامية والعراق منها الى نقل الحزمة التكنولوجية المتطورة وتشغيل اعداد كبيرة من الأيدي العاملة واكتساب الخبرة والكفاءة (151 : 1979، muller) .
2. الترويج لكفاءة القطاع الخاص : في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لاسيما بعد ازمة الركود التضخمي ، تعالت الاصوات التي تدعوا لكفاءة القطاع الخاص في ادارة الاقتصاد وخاصة من قبل اقتصاديي جانب العرض مدرسة شيكاغو ورائدها ملتون فريدمان الذين يرون ان الطلب الكلي يجب ان يساوي العرض الفعلي لان هذا السقف هو الذي يتلائم مع قاعدة الموارد المتاحة ، اي ضبط مستوى الانفاق الكلي عند مستوى معين ، هذه المدرسة تدعو الى اتباع سياسة تقييدية (تحديد مستوى اشباع الحاجات) لكبح جماح التضخم ، على اعتبار ان درجة مسموح بها من الركود والبطالة هي مرحلة انتقالية لزيادة مستوى معدلات نمو الانتاج والتشغيل (معهد التخطيط القومي في مصر، 1990 : 6) .
3. محنة دول جنوب شرق آسيا : بعد تعرض هذه الدول عام 1997الى ازمة مالية كادت تعصف باقتصاداتها والتي تمثلت بانخفاض الاستثمار الخاص بحدود 25% (الجاسور ، 2001 : 37) ، وتراجع اسعار البورصات اذ قدرت خسائرها خلال اول شهرين من بداية الازمة نحو180 مليار دولار، العجز في موازين مدفوعاتها ، ارتفاع حجم القروض الخارجية ، ضعف المؤسسات المصرفية والمالية للدولة والدور السلبي الذي لعبه صندوق النقد والبنك الدوليين ، اثر ذلك على الاسواق المالية لتلك الدول (المصرف التجاري العراقي ، 1977 : 9) ، كل تلك الاسباب وغيرها دعمت الآراء التي ترى عدم كفاءة القطاع العام في الشأن الاقتصادي وضرورة خصخصة الاقتصاد وقبول الوصفات التي تقدمها المؤسسات الدولية لمعالجة الازمة .
4. انهيار الكتلة الشيوعية : كان لتفكك الانظمة الشيوعية – دول أوربا الشرقية - وخاصة الاتحاد السوفيتي عام 1991 الذي

يعد الرائد الاول للسياسات الاقتصادية الداعية الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، الدافع الاقوى وراء عملية التحول في الدول النامية التي كانت تتبع هذه الكتلة الى اقتصاد السوق والاتجاه نحو الخصخصة والحد من تدخل الدولة وتحرير الاسعار وتخفيض الانفاق العام وبتأييد صندوق النقد الدولي (النجفي ، 2000 : 45) .

5. العولمة : العولمة سياسة اقتصادية تقوم على مبادئ اقتصاد السوق وبالوقت نفسه تعطي دور واضح للحكومة في تنظيم النشاطات الاقتصادية من خلال الضمانات التي تقدمها الحكومة والتسهيلات الى القطاع الخاص وضمان ملكيته سواء المحلي او الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة التي قدرت عام 1995بعشرون ضعف من حجم التجارة الدولية وسبعة اضعاف حجم الناتج المحلي العالمي (بينايون ، 2002 : 198) ، اضافة الى دورها التاريخي في تحقيق الامن الداخلي والخارجي ، بمعنى اخر ان العولمة تدعو الى قيام علاقة صداقة وتعاون بين القطاعين الخاص والحكومي من اجل تحقيق معدلات مرغوبة من النمو الاقتصادي .

ثالثا : اهداف خصخصة الاقتصاد العراقي

تحديد الأهداف هو الأساس لنجاح اي سياسة وهو المعيار الذي تتم بموجبه ، اما اذا كانت الاهداف غير واضحة فعوامل الفشل تكون واردة جدا ، وقد ذهب المدافعون عن الخصخصة الى تحديد الاهداف والمكاسب المرجوة منها وسيتم ذكر اهمها (الكبيسي ، 2005 : 25) :

1. الدقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، بحيث تعكس عقلانية وكفاءة كل من المنتجين والمستهلكين في سوق تحركه قوى العرض والطلب (نزيل ، 2004 : 85) .
2. خفض عبء موازنة الدولة، المتمثل بالعجز المزمن بسبب الدعم الذي تقدمه الحكومة إلى قطاعات مختلفة (clarkson,1990:180).
3. تحسين ميزان المدفوعات ، من خلال جذب المدخرات المحلية ورؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي والدولي وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة تضمن شروط عمل القطاع الخاص وملكيته (ابو عمرية ، 2008 : 12).
4. توجيه الاستثمارات الحكومية باتجاه البرامج طويلة الاجل او تنمية المناطق الفقيرة مما يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة لاستغلال الطاقات الفائضة او العاطلة في نشاطات اكثر كفاءة وفعالية .
5. تطوير الجهاز المصرفي وتحسين اداءه في عملية تجميع وتعبئة المدخرات ، ودعم احتياطيات البنوك المركزية لمواجهة الالتزامات الداخلية والخارجية او التغيرات في سعر صرف العملة الوطنية .
6. التقليل من سلبيات القطاع العام ، المتمثلة بكبر حجم المديونية الخارجية ، زيادة الهدر في الموارد الاقتصادية المتاحة ، ارتفاع معدلات التضخم ، الاحتكارات الحكومية ، اختلال هيكل الاسعار واليات العرض والطلب .
7. توسيع دائرة الملكية ، ان توسيع القاعدة الجماهيرية في ملكية وادارة النشاط الاقتصادي من خلال الطرح العام لاسهم الشركات الحكومية المراد بيعها ، يؤدي الى الاشراف المباشر من قبل المالك على ممتلكاته ليعظم العائد وحمايتها من المخاطر والافلاس خاصة اذا كان التوسع في الملكية يتم من خلال العاملين في المنشاة (صبح ، 1995 : 15) ، وهذا الهدف يضفي الى الخصخصة الطابع الديمقراطي ليوفر فرص النجاح السياسي والتأييد الجماهيري .
8. تقليل معدلات البطالة ، عبر اعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة ليسهل من عملية انتقالهم من نشاط إلى اخر وفتح مجالات وفرص عمل جديدة للقوى العاملة للتخفيف من مشكلة البطالة.
9. استعمال الموارد المالية المتأتية من بيع المشروعات الحكومية في بناء واصلاح مشاريع البنية الاساسية وسداد المديونية الخارجية .
10. اعادة توزيع الدخل ، عن طريق الغاء مركزية السلطة والمال وخصخصة المشاريع الحكومية (العبيدي ، 2004 : 21) .
11. زيادة ايرادات الحكومة ، عن طريق بيع الاصول والممتلكات العائدة لها وتخليها عن الاستثمار أو دعم الشركات المتعثرة ، فضلا عن وتوسيع قاعدة العبء الضريبي لفرض الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة لتحسين مركزها المالي .
12. زيادة حدة المنافسة بين مختلف الوحدات الانتاجية ، ان القطاع الخاص يسعى الى تحقيق اقصى ربح من الموارد المتاحة وهذا دافع قوي لتحسين الكفاءة الاقتصادية ، خفض تكاليف الانتاج ، تطوير الموارد البشرية ، ادخال التقنيات الحديثة وتشجيع البحث والتطوير لزيادة قابلية المنتجات على اشباع الحاجات البشرية الظاهرة والضمنية بما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأغلب المواطنين.
13. الحد من الفساد المالي والاداري، غالبا لا توجد مسائلة فعلية عن النتائج التي يحققها القطاع الحكومي ، مما يشجع بعض المسؤولين على ممارسة الفساد واستغلال المال العام .
14. خلق ظروف المنافسة واليات السوق لعمل الشركات الحكومية ، ان تهيئة مثل هذه الظروف يعمل على تحديد الشركات الحكومية المتلكئة ليتم خصخصتها والإبقاء على الشركات التي تتمتع بعوامل البقاء ومنحها استقلالية في اتخاذ

القرارات على ان يكون المعيار هو تعظيم العائد للاقتصاد المحلي (حسن ، 2005 : 112).

ويمكن حصر تلك الاهداف في فقرتين هما :

1. تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي (استقرار الاقتصاد) .
2. زيادة الطاقة الانتاجية

رابعا : الشروط الواجب توفرها لخصخصة الاقتصاد العراقي

لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الخصخصة هناك مجموعة من الشروط تستحق الانتباه منها (الطائي ، 2005 : 119) :

1. اعادة صياغة الاطر القانونية والتنظيمية والضريبية لتتلاءم مع الظروف الجديدة قبل البدء بعملية الخصخصة .
2. عدم نقل الملكية بشكل نهائي لأي شركة من الشركات المراد خصخصتها الا بعد تسديد كل قيمتها.
3. وجود الشفافية في طرح الاسهم والاصول ووضع قواعد تؤمن المنافسة والعدالة بين المشترين المحتملين .
4. يفضل بيع الشركات المراد خصخصتها الى العاملين فيها بالتقسيط ، بدل البيع النقدي او مبادلتها بديون متراكمة عليها في السابق .
5. دعم المستثمرين وزيادة ثقتهم بضمان حقوقهم من خلال ، وجود قوانين وطنية تمثل الارضية المناسبة للاستثمار، انشاء وتطوير القطاع المالي والمصرفي لتلبية حاجة قطاع المستثمرين ، وزيادة وعي المجتمع بأهمية الاستثمار في الاوراق المالية ، تقليص عدد دوائر الاستثمار للحد من الفساد المالي والاداري والبيروقراطية لأنها تتقاطع مع الحاجة للاستثمار .

خامسا : المرتكزات الاساسية لخصخصة الاقتصاد العراقي

ان برنامج الخصخصة يتضمن نواحي عدة منها مؤسسية وتشريعية واخرى تنظيمية وادارية ، والعراق تبنى هذا البرنامج في السنوات الاخيرة باعتباره احد اهم عمليات التحول والاصلاح ، على الرغم من تطبيقها بشكل غير واضح خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي للحفاظ على المقومات الاساسية للاقتصاد الذي تسيطر عليه الحكومة في حينها ، اما الان فقد اصبحت الخصخصة ضمن فلسفة الحكومة الحالية ، وهناك عدة مقومات لنجاحها يجب اخذها بالاعتبار من اهمها:

1. على الدولة الاحتفاظ بالشركات الحكومية التي ترتبط بالأمن الوطني .
2. اجراء تقييم شامل لكل المنشآت الحكومية لتحديد الشركات المراد خصخصتها (عبدالله ، 2002 : 5).
3. ضمان حقوق القوى العاملة في المنشآت الحكومية.
4. اتخاذ كافة التدابير والاجراءات التي تحول دون بيع الشركات الحكومية باقل من قيمتها السوقية .

سادسا : اساليب تطبيق الخصخصة في العراق

عند تنفيذ سياسة الخصخصة هناك خيارين امام اصحاب القرار ، الخيار الاول ان المصلحة تقتضي الابقاء على شركات القطاع الحكومي ذات النفع العام مع دعم القطاع الخاص ، والاخر نقل كل المنشآت الحكومية الى القطاع الخاص .

أ. السياسات التي تفضل الابقاء على ملكية الحكومة للأصول والمنشئات العامة وتسمى بالخصخصة الهيكلية أي التحول التدريجي الى القطاع الخاص خلال مدة زمنية طويلة وحسب الاسبقية التي تتطلبها المصلحة العامة مع اعطاء دور اكبر للدولة في المجال التنظيمي والرقابي ومن اهمها (كاظم ، 2004 : 20) :

1. عقد الإيجار Lease ، يتم تأجير المنشاة الحكومية لمدة زمنية محددة إلى جهة معينة قد تكون شركة أو فرد ، وفيه يقوم المستأجر بدفع أجور إلى الحكومة مقابل استعمال أصول الشركة ووحداتها ويتحمل مخاطر التشغيل والصيانة (بدري ، 2003 : 5) ، وهذا الأسلوب يحفز الإدارة على خفض كلف الإنتاج وتحسين كفاءة استعمال الموارد ، لان المتبقي بعد دفع مبلغ التأجير وتكاليف الإنتاج يعد ربحا للمستثمر.
2. العقد الاداري management contract ، ابرام عقد مع القطاع الخاص لإدارة منشاة حكومية لمدة معينة (3 – 5) سنوات وتلجا الدولة الى هذا الاسلوب لجلب الإدارة الكفؤة ، ويحق للإدارة ان تتقاسم العوائد الصافية مع الدولة ، ويمتاز باحتفاظ الدولة براس مال الشركة .
3. الكوبونات Les coupons ، تتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لتوسيع قاعدة الملكية الشعبية في المنشاة التي يراد خصخصتها مجانا او مقابل رسم رمزي وعادة ما تكون المدة قصيرة .
4. عقد الامتياز franchising contract ، يعتمد هذا الاسلوب في حالة المنشآت الضخمة مثل مشاريع البنية التحتية التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة لتشغيله وتطويرها (المعاني ، 2000 : 56) .
5. الإلزام mandate : وهو قيام القطاع الخاص وبصفة قانونية بمزاولة نشاطات خدمية كانت تقدمها الحكومة مثل شركة التامين على الحياة .
6. المشاركة Joint ventures ، في هذا النوع يكون هناك تعايش مع القطاع الخاص ، وغالبا ما يتم اتباعه لأجل توسيع عملية الخصخصة والنهوض بمستوى اداء القطاعات وجذب

الاستثمارات المباشرة الاجنبية للحصول على التكنولوجيا الحديثة وراس المال والادارة الكفؤة .

7. المنافسة Competition ، يهدف هذا الاسلوب الى اخضاع المنشئات الحكومية الى منافسة القطاع الخاص من خلال السماح له بمزاولة نشاطات كانت حكرا على الدولة مثل خدمات النقل (دهال ، 1998 : 112) .

ب. الاساليب التي تتطلب انهاء ملكية الدولة ويسمى العلاج بالصدمة ويتصف بالانتقال السريع والمباشر الى القطاع الخاص ليأخذ الدور القيادي في النشاط الاقتصادي ، ويسعى الى ازالة القيود عن التجارة الخارجية بما فيها انتقال رؤوس الاموال ، ووضع حدود عليا على الائتمان وتخفيض الانفاق الحكومي ومن اهمها (ابو عمرية ، 2008 : 20) :

1. البيع لمستثمر استراتيجي – رئيس : تباع الشركات المشمولة بالبيع لمستثمر رئيس او لمجموعة من المستثمرين الرئيسين في بورصة الاوراق المالية، وفيه تقوم الدولة ببيع كامل المنشاة او جزء منها ، وغالبا ما تلجأ الدولة الى الزام المستثمر بشروط محددة ، ومن محاسن هذا الاسلوب تطوير المشاريع المتلكئة وتحسين ادائها او جلب اساليب انتاج جديدة . ورغم الايجابيات التي يتميز بها هذا الاسلوب فهناك مجموعة من المحاذير يجب الانتباه اليها مثل بيع المنشاة بسعر اقل من سعرها الحقيقي او السعر السائد ، وغالبا ما يكون هذا الاسلوب بطي وغير شفاف ، اضافة الى عدم قدرة المواطنين على الشراء بسبب الكلفة العالية للمنشآت المراد خصخصتها .
2. البيع في بورصة الاوراق المالية : غالبا ما يستخدم في المشاريع المتوسطة الكلفة ويتميز بالشفافية ويضمن وجود جهات تمتلك القدرة على الشراء مما يؤدي الى تعظيم ايرادات الدولة بحصولها على اعلى الاسعار ومن ثم تحقق ارباح صافية قابلة للتوزيع، ولضمان البيع بموجب هذه الطريقة على الدولة ان تقوم بإنشاء شركة مهمتها نشر المعلومات حول الاسهم بالبورصة مثل صندوق ضمان الصفقات للتأكد من دقة البيانات التي تخص المؤسسة لمعرفة موازنتها وأوضاعها المالية وتنفيذ المعاملات في وقتها المحدد ونادي للمستثمرين يقوم بالإجابة عن اسئلتهم (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، 1997 : 7) ، ومن محاسن هذا الاسلوب توسيع قاعدة الملكية ، الشفافية في البيع ، تطوير الاسواق المالية المحلية ، وجود مصادر موثوقة للمعلومات.
3. البيع للعاملين او الادارات : بموجب هذا الاسلوب يعطى امتياز للعاملين فيها او للإدارات لشراء المنشآت العامة كليا او جزئيا وغالبا ما يكون البيع بأسعار رمزية .
4. استبدال الدين : يشير الى استبدال كل او جزء من راس مال المنشاة بالديون الخارجية ، ومثل هذا الاسلوب قد يؤدي في الاجل المتوسط الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب قيام المستثمر الاجنبي بتحويل الارباح والدخول الى خارج الحدود الوطنية ، مما يسهم في ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لقيام البنك المركزي التوسع في الاصدار النقدي لمواجهة تحويل الدين الخارجي الى العملة الوطنية ، فضلا عن حصول الملاك الجدد على حصة من الدخل الوطني والتي تتزايد باستمرار مع تزايد حقوقهم في الملكية ، وهذا سيوفر فرص للشركات متعددة الجنسية من الهيمنة على الاقتصاد العراقي .
5. الهبة : تلجا الدولة الى التمويل المجاني او ما يعرف بالهبة لمشروع معين او اكثر لصالح اطراف اخرين بسبب خسائر تلك المشاريع (ماهر ، 1997 : 106) .
6. التصفية : يتم اللجوء الى هذا الاسلوب في حالة تعرض المؤسسة الى منافسة كبيرة او عند تعرضها الى خسائر باهظة.
7. البيع بنظام B.O.T ، هذه الحروف هي اختصار للكلمات ، البناء ،التشغيل ، نقل الملكية (ناصيف ، 2006 : 5) : هو احد اساليب خصخصة المرافق العامة كالموانئ والمطارات ، وبموجبه الدولة تخول شركة او مستثمر انشاء وادارة وتشغيل وصيانة واستغلال المرفق مدة معينة وعند انتهائها تعود ملكيته الى الدولة (المحمود ، 2010 : 3) .

الاطار العملي

تقييم واستشراف خصخصة الاقتصاد العراقي

1. **تقييم سياسة خصخصة الاقتصاد العراقي :** لمعرفة اثار الخصخصة السلبية او الايجابية في الاقتصاد العراقي لابد من التعرف على التغيرات التي حدثت في مؤشراته ، وسيتم تناول بعض تلك المؤشرات وهي :

أ. **الفقر** : رافق انسحاب الحكومة من بعض النشاطات الاقتصادية ، تراجع الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العراق واتساع دائرة الفقر، خاصة بعد تقليص مواد البطاقة التموينية وارتفاع اسعار الوقود والطاقة نتيجة الغاء الدعم الحكومي عنها والتوسع في فرض الضرائب والرسوم مما ادى الى سرعة ارتفاع الاسعار، اضافة الى الاحتكار الذي يمارسه بعض التجار لرفع اسعار سلع معينة من اجل تحقيق اقصى ربح ممكن ، ولغرض التخفيف من وطأة هذه المتغيرات التي عمت شريحة واسعة من السكان اقدمت الحكومة على انشاء شبكة الحماية الاجتماعية ، الا ان هذه الشبكة لم تكن فعالة في تحديد المحتاجون فعلا ، ولا بالمستوي الذي يؤمن الحاجات الفعلية والاساسية للفرد ، مما ادى الى ارتفاع نسب الفقر اذ بلغت عام 2007 نحو 22.9% وتركزت النسبة 39.3% في الريف و 16.1% في المناطق

الحضرية ، وهذه النسب انخفضت عام 2012 لتصل الى 18.9% و 30.7% و 13.5% على التعاقب (اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر ، 2013) ، وترتفع نسب الفقر بشكل ملفت للانتباه في محافظات المثنى 52.5% والقادسية 44.1% وميسان بنسبة42.3% (العلاق ، 2013: 8) ، واستمرت نسبة الفقر بالانخفاض لتصل عام 2014 الى 15% ، اما في عام 2015 فإنها اخذت اتجاها مغايرا لتصل الى 22.5% (الهنداوي ، 2016 : 2) .

ويعرف الفقر بانه افتقار الانسان الى الدخل المادي والموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي مناسب وفقا لمستويات المعيشة السائدة في مجتمعه (Shubert ،1994: 1740) ، وهناك مؤشرات عديدة لبيان مستويات الفقر وسيتم اللجوء إلى مؤشر متوسط دخل الفرد رغم القصور الذي يعاني منه إلا انه اكثر تعبيرا عن الوضع العراقي لارتباط هذه الظاهرة بمتغيرات عدة يصعب السيطرة عليها في مثل الظروف التي يمر بها البلد ومنها سوء توزيع الناتج المحلي ، ويبين الجدول (1) متوسط دخل الفرد العراقي ومعدلات نموه خلال المدة (1990 – 2015) اذ ارتفع من 1272 دينار في عام 1990 إلى 110619 دينار عام 1995 وبمعدل نمو مركب بلغ 144.3% وواصل ارتفاعه ليصل إلى 4879636 دينار عام 2008 وجاء هذا الارتفاع كنتيجة لنمو الخدمات الحكومية والارتفاع المتواصل للعوائد النفطية خاصة بعد عام 2003 التي أدت إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 155636مليار دينار ، إلا انه انخفض في عام 2009 إلى 4422051 دينار وبمعدل نمو سالب بلغ 9.3 % مقارنة مع العام السابق وجاء هذه الانخفاض كنتيجة لانخفاض أسعار الصادرات النفطية التي أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 139330 مليار دينار و بمعدل نمو سالب بلغ 10.4 % خلال العام نفسه ، وبعد هذا العام عاود ارتفاعه ليصل في عام 2013 إلى 7769145 دينار وهو اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة اذ بلغ معدل الزيادة عن العام السابق نحو 8.3% وهذه الزيادة ماهي إلا انعكاس للزيادات المتتالية في الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل هو الآخر إلى اعلى مستوى له بنحو 272596 مليار دينار في العام نفسه .

اما في عام 2014 فقد تراجع متوسط دخل الفرد الى 7301138 دينار واستمر التراجع ليصل في عام 2015 الى 5190464 دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ سالب 28.9 % حتى اصبح لا يسد متطلبات الفرد الاساسية وهذا الانخفاض جاء نتيجة لريعية الاقتصاد العراقي واعتماده شبه الكلي على العوائد النفطية التي ترتبط بالأسواق العالمية في تحديد حجم الانتاج والسعر الذي انخفض من 105 دولار للبرميل في كانون الثاني عام 2014 الى 71 دولار للبرميل في كانون الاول من العام نفسه ، فضلا عن سوء استخدام وتوزيع تلك الموارد وتلكؤ الاستثمار في القطاع العام وضعف دور القطاع الخاص وانخفاض الانتاجية وعدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف الجهاز المصرفي وكبر حجم الانفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش وعدم توازن الموازنة العامة اذ يتفوق فيها الجانب التشغيلي على الاستثماري وارتفاع حجم المديونية الخارجية البالغة 57.3 مليار دينار التي تمثل اكثر من ربع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 اي نحو 69562 مليار دينار(البنك المركزي العراقي ، 2014 : 13- 15) ، كل تلك المشاكل ادت الى اقتصاد مشوه تتحكم فيه الاسواق والارادات الاجنبية بدل من الاعتماد على المتوفر من الموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة لخلق اقتصاد قوي قائم على التنوع في موارده لتنويع مصادر النمو الاقتصادي والدخل، بمعنى اخر ان الاقتصاد العراقي معتمد ومفتوح باتجاه العالم الخارجي مما ادى الى افتقاده الى ابسط مقومات الاعتماد على الذات لذلك هو اقتصاد ضعيف .

جدول (1) مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990 – 2015)

السنوات	عدد السكان الف نسمة	معدل النمو السنوي %	GDP مليار دينار	معدل النمو السنوي %	متوسط دخل الفرد القيمة دينار النمو	متوسط دخل الفرد معدل السنوي%	معدل التضخم	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة %	الموازنة مليار دينار
1990	18080	-	23	-	1272	-	%10.8	%51.3	%5.5	13-
1995	20358	%2.4	2252	150.1 %	110619	%144.3	%39.0	%51.7	12.9 %	583 -
2000	24086	%3.4	7930	%28.6	329237	%24.4	%4.9	%53.6	22.4 %	365-
2003	26340	%2.7	29586	%54.4	1123234	%44.5	%33.6	%57.4	28.1 %	163
2004	27139	%3.0	53235	%79.9	1961568	%74.6	%27.4	%58.2	26.8 %	865
2005	27963	%3.0	73533	%38.1	2629653	%34.1	%36.9	% 58.2	17.9 %	14127
2006	28808	%3.0	95588	%29.9	3318106	%26.1	%53.2	% 58.2	17.5 %	10248
2007	29681	%3.0	111504	%16.6	3844965	%15.8	%30.8	%54	17.5 %	15568
2008	31895	%7.4	155636	%39.5	4879636	%26.9	%2.7	%58.2	15.4 %	20848
2009	31508	-%1.2	139330	10.4- %	4422051	%9.3-	%2.8-	%55.6	15.5 %	2642
2010	32490	%3.1	171957	%23.4	5292613	%19.6	%2.4	%53.6	15.2 %	44
2011	33339	%2.6	211310	%22.8	6338223	%19.7	%5.1	%53.9	15.1 %	30049
2012	34196	%2.5	245186	%16.0	7170019	%13.1	%6.7	%56.2	11.9 %	14677
2013	35087	%2.6	272596	%11.1	7769145	% 8.3	%2.4	%56.7	11.0 %	5287-

2014	36000	%2.6	262841	-3.5%	7301138	-6.0%	%2.2	%56.3	12.7 %	-7863
2015	36936	%2.6	191715	-27.0%	5190464	-28.9%	%1.4	%56.4	15.5 %	-3927
معدل النمو المركب		%3		%2.4		%12.4				

والابحاث ، التقرير الاقتصادي العراقي ، سنوات وصفحات مختلفة.

- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات وصفحات مختلفة.
- العمود الثالث والخامس والسابع ومعدل النمو المركب استخرجها الباحث .
- العمود التاسع : صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، سنوات وصفحات مختلفة .
- البطالة لعام 2015 من الموقع الإلكتروني htt://ar.tradingeconomics.com

ب. البطالة

هناك العديد من التقارير والمسوحات تعرضت لمشكلة البطالة منها استراتيجية التخفيف من الفقر ومسح الاحوال الشخصية وخارطة الحرمان ، وتباينت تعاريف البطالة فيما بينها الامر الذي انعكس على تقدير حجمها او نسبها ، لكن يبقى تعريف منظمة العمل الدولية ILO هو الاقرب الى الواقع اذ تعرف الفرد العاطل عن العمل بانه كل شخص في سن العمل وراغب وقادر على العمل ويبحث عنه ويقبل به بالأجر السائد لكن لا يجده (كاظم ، 2011 :3) ، والتغيرات في معدلات البطالة بين الذكور والاناث ولمختلف الفئات العمرية تمثل محور هام لدراسة الاثار المترتبة عن الخصخصة ، التي لازالت مرتفعة بسبب انسحاب الحكومة من مسؤولياتها الاجتماعية الذي اثر بشكل سلبي على القوى العاملة وتدهور راس المال البشري وتوسع ظاهرة الفقر عمقا واتساعا. وقبل الدخول في تفاصيل البطالة لابد من معرفة واقع السكان النشطين اقتصاديا اي الفئة العمرية بين الحدين الادنى والاعلى لسن العمل ، وتعد هذه الفئة القوة الكامنة لنجاح عملية الخصخصة ، وحشدها وتوظيفها يعجل بلوغ غايات التنمية المستدامة. وتشير بيانات الجدول السابق ان معدل النشاط الاقتصادي الى مجموع السكان بلغ 51.7 % في عام 1995 ، بعد ان كان 51.3 % في عام 1990 ، ارتفع الى 53.6 % عام 2000 واستمر بالزيادة ليصل الى 58.2 % خلال المدة (2004 – 2006) وهو اعلى مستوى خلال مدة الدراسة وهذه الزيادة تتطلب تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تلبي رغبات الفئات السكانية النشطة اقتصاديا من خلال خلق فرص عمل لرفع نسبة مشاركتهم في متطلبات التنمية وخفض معدلات البطالة ورفع المستوى المعاشي للسكان ، بعدها اخذ هذا المعدل بالتذبذب خلال المدة (2007 – 2015) بين 54.3 % في عام 2007 و 58.2 % في عام 2008 ، الا انه يميل الى الثبات النسبي خلال الاعوام 2012 – 2015 وبواقع 56.4 % . ويشير هذه التحليل الى ان معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا اكبر من معدل نمو الفئات التي تقع خارج النشاط الاقتصادي وهم الفئة التي تقع دون الحد الادنى لسن العمل وهم الاطفال مضافا اليهم فئة الشيوخ الذين تقع اعمارهم فوق الحد الاعلى لسن العمل ، وهذه التركيبة العمرية للسكان تعني ان الافراد المعالين اقتصاديا اقل عددا من الافراد النشطين اقتصاديا ، بمعنى اخر ان العبء الاقتصادي والاجتماعي في مثل هذه التركيبة يكون اقل وتوفر فرص كبيرة لتحقيق مستويات مرتفعة ومستمرة من التنمية ، لكن هذه الموارد تعاني من هدر كبير في طاقاتها الانتاجية بسبب البطالة المرتفعة الناجمة عن السياسات الخاطئة وعوائق اخرى سيتم التطرق اليها وكما في ادناه .

الجدول السابق يشير الى ان معدل البطالة الظاهرة (السافرة) - لا يتضمن البطالة المقنعة او الموسمية – بلغ عام 1990 نحو 5.5% من مجموع القوى العاملة ، ارتفع الى 12.9% عام 1995 ، واستمر بالزيادة ليصل عام 2003 الى 28.1% وهو اعلى مستوى له خلال المدة المدروسة ،اي ان اكثر من نصف السكان النشطين اقتصاديا هم عاطلون عن العمل ، ويمكن ان يعزى هذا الارتفاع ليس فقط الى البنية المشوهة للاقتصاد العراقي وانما لأسباب اخرى منها الفوضى التي سببتها قوات الاحتلال وحل اغلب الوزارات مثل الداخلية والدفاع والتصنيع العسكري والاعلام وانهاء العمل في معظم المشروعات الصناعية الحكومية البالغ عددها 142 شركة (الشمري ، 2013 : 142) ، وتوقف القطاع النفطي عن الانتاج - الذي يعد المصدر الرئيس للناتج المحلي الاجمالي وموارد الموازنة العامة - بسبب العقوبات الاقتصادية ، اضافة الى التدهور الذي اصاب القطاعات الاخرى السلعية والخدمية نتيجة لعدم توفر المواد الاولية والمستلزمات لمواصلة العمل ، او التي لحقها التدمير والسرقة ، مما ادى الى فقدان الكثير من العاملين لفرص عملهم في مؤسسات الدولة المنحلة فضلا عن عدم قدرة

القطاع الخاص على استيعاب الاعداد المتزايدة من القوى العاملة الداخلة الى سوق العمل .

وبعد هذا العام بدأ معدل البطالة بالانخفاض ليصل الى ادنى مستوى له عام 2013 اذ بلغ نحو 11.0 % ويرجع سبب هذا الانخفاض الى سعي الحكومة استرضاء الشعب من خلال اقدامها على زيادة التوظيف في القطاع الحكومي وخصوصا في الجيش والشرطة وتزايد اعداد المهاجرين بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة ، ويلاحظ من الجدول نفسه ان هذا العام شهد ايضا ارتفاع غير مسبوق في مستويات الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد ، ويعود انخفاض الاول وارتفاع الثاني والثالث الى الاسباب نفسها الواردة اعلاه . الا ان معدل البطالة عاد للارتفاع ليصل عام 2015 الى نحو 15.5% بسبب ترهل القطاع الحكومي وعدم قدرته على استيعاب الاعداد المتزايدة من قوة العمل الذي اصبح يضم اكثر من3.027.069 موظف عام 2015 (جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2016 : 5) ، وفي الوقت ذاته حصل تحول نوعي في فلسفة الدولة الاقتصادية ، اذ بدأت تمارس عملية الانسحاب من الانشطة الاقتصادية تاركة المجال للقطاع الخاص ليقوم بالواجبات التي كانت تتحملها لعقود طويلة ، على الرغم من عدم اكتمال مقوماته ليكون بديلا عنها في توليد الدخل وفرص جديدة للعمل.

وهناك اسباب اخرى ادت الى شيوع ظاهرة البطالة وخصوصا بين الشباب – وهم الفئة الاكثر تأثيرا في الحياة - لكونها اعلى من المعدل العام منها:

- ارتفاع درجة المخاطرة بسبب عدم استقرار الجانب الامني، مما ادى هروب رؤوس الاموال العراقية الى الخارج وتردد المستثمرين الاجانب من القدوم الى العراق.
- غياب التخطيط الذي يستند الى الأسس الموضوعية والعلمية في تحديد الاهداف الاستراتيجية التي تأخذ بالاعتبار التصدي لمشكلة البطالة من خلال استيعاب قوة العمل الحالية والمستقبلية .
- عدم تطابق مخرجات التعليم مع الحاجات الحقيقية لسوق العمل والانتاج .
- تخلف القطاع الزراعي وانخفاض انتاجيته ادى الى هروب سكان الريف الى المدينة للعمل في انشطة خدمة وذات عائد منخفض .
- اضمحلال او عدم وجود المهن والصناعات الصغيرة التي تعد الاساس للتنمية الاقتصادية ولفرص العمل ، حتى بلغ الحال استيراد المياه المعبئة على الرغم من وجود دجلة والفرات ، فضلا عن سياسة الانفتاح الغير منضبطة التي اغرقت الاسواق المحلية بمنتجات منخفضة السعر ورديئة النوعية مما ادى الى انهاء الحرف والصناعات التي طالما كانت تعيش في ظل الحماية ولم تعتاد على المنافسة مما ادى الى افلاس المتبقي منها والخروج من السوق .
- اعتاد المجتمع على طبائع وعادات اسهمت كثيرا في انتشار ظاهرة البطالة بكل اشكالها ، منها الادخار والاستهلاك اكثر من الاستثمار والانتاج ، التغني بالمنتجات الاجنبية ومن ثم زيادة الطلب عليها اكثر من طلب الاجانب على المنتجات الوطنية ، الفوارق بين الجنسين .

ان هذا الارتفاع في معدلات البطالة وكما يظهر من الجدول السابق رافقه انخفاض في متوسط دخل الفرد من 7301138 دينار الى 5190464 دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ سالب 28.9% الناجم عن اخفاض الناتج المحلي الاجمالي من 262841 مليار دينار الى 191715 مليار دينار بمعدل نمو سالب بلغ 27% مصحوب بزيادة في عدد السكان ليصل الى 36936 الف نسمة بمعل نمو سنوي بلغ 2.6% ، هذه البيانات وفي احسن صورها تدل على ان الاقتصاد العراقي يضم مجموعة متناقضة من المؤشرات بسبب سيطرة وفاعلية القرارات السياسية والاملاءات الاجنبية وخاصة المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي التي اتخذتها القوى الدولية أداة فعالة للهيمنة على مقدرات الدول النامية والعراق منها ، من خلال تطبيق نظرية الصدمة التي جاء بها الاقتصادي الامريكي ملتون فريدمان أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو التي تنص على السماح للشريكات الامريكية العابرة للقارات ان تتحكم في اقتصاديات الدول الاخرى كما حصل في تشيلي بعد الانقلاب العسكري الذي دعمته الولايات المتحدة الامريكية برئاسة نيكسون وتغيير النظام الاقتصادي من الشيوعي الى اقتصاد السوق الحر اي ان تتخلى الدولة بشكل كامل عن دورها الاقتصادي ، وهذا ما حصل في العراق في زمن بوش الابن ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي وهو احد طلبة الدكتور ملتون فريدمان (كلاين ، 2011 : 449 – 471) ، فعند دخول القوات الامريكية وقصفها للمناطق العراقية وما رافقها من حرق وسرقة وقتل لكل شيء متحرك وغير متحرك ، وهذه الافعال لم تكن نتيجة طبيعية لظروف خلقتها الحرب وانما كانت خيارا سياسيا وافكار هادفة لتطبيق اراء لأبرز الشخصيات المؤمنة بنظرية الصدمة التي تدافع عن حقيقة السياسات الامريكية في العالم والتي تسعى الى الهيمنة الامريكية وبالذات شركاتها متعددة الجنسية ، التي تريد من العراق ان يكون صفحة بيضاء ليعيدوا كتابتها من جديد – محو الارضية القائمة بحيث تبنى عليها الدولة النموذجية - اول سطورها اطلاق العنان للعنف الوحشي وبيع العراق في المزادات العلنية - بمعنى اخر هو خلق امة جديدة وليس بناء الامة القديمة - ليس فقط لكونه يمتلك ثالث اكبر احتياط

نفطي في العالم بل لأنه يمثل الحاجز الاخير- للدخول الى العالم العربي وكامل منطقة الشرق الاوسط - امام الحملة الامريكية ، لبناء سوق دولي يرتكز على رؤية فريدمان الداعية الى الرأسمالية غير المقيدة كونه يمثل الفرصة الاكبر للربح بفضل موقعه الذي يمثل مركز متميزا للقواعد الامريكية بعد تراجع اهمية الاعتماد على المملكة العربية السعودية وتراجع القدرة العسكرية للجيش العراقي بسبب العقوبات وكره الشعب لصدام حسين .، وفي هذه الظروف كان العراقيون منشغلون في تلبية حاجاتهم الملحة التي تضمن فقط بقاءهم على قيد الحياة ، وتزامنت هذه الاحداث مع ذهول العراقيين واستسلامهم للجلاد لهول الصدمة ، لان القنابل التي سقطت لا تحصد الأرواح فقط بل أيضا سلبت قدرة المجتمع من التفكير او الانتباه إلى المصالح وتقرير الأولويات .

ج. **التضخم**

التضخم في العراق اثر سلبا في توزيع الدخل وفي حياة الافراد وانعكست اثاره في مستويات الفقر ، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك اهم المؤشرات لحساب التضخم ، اذ تضاعف بحدود اربع مرات خلال المدة 1990 – 1995(الشماع ، 2002 : 165) ، اي ارتفع خلال هذه المدة من 10.7% الى 39% ويرجع سبب هذا الارتفاع الى العقوبات الاقتصادية وتشديد الحصار على الشعب ولجوء النظام الى الافراط النقدي الذي زاد من 705064 مليون دينار عام 1995 الى 1728006 مليون دينار عام 2000 - مما ادى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي الى نحو 3000 دينار عراقي = دولار واحد ، بعدما كانت قيمة الدينار العراقي = 3.2 دولار عام 1980 (علي ، 2011 : 194) - مقابل محدودية العرض من السلع والخدمات وعدم مرونة الجهاز الانتاجي اذ نمى الناتج المحلي الاجمالي نحو 16% وعرض النقد 28% خلال المدة نفسها (علاوي ، 2005 : 14) ، ليبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو 1593.1 في عام 1995 (النجفي ، 2002 : 418) ، وبعد هذه المدة اخذ التضخم اتجاه اخر لينخفض بشكل مستمر بسبب تطبيق برنامج الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) ليصل في عام 2000 الى 4.9% وبعدها بدأ بالارتفاع ليصل الى 53.2% في عام 2006 وهو اعلى مستوى يصل اليه خلال مدة الدراسة ، وسبب هذا الارتفاع يعزى الى تزايد متطلبات الامن والاعمار وارتفاع اسعار المواد الاولية والغذائية وتكاليف النقل وادت هذه المتطلبات الى زيادة الاصدار النقدي من 15 مليار دينار عام 1990 إلى 15460 مليار دينار في عام 2006 (البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، سنوات مختلفة : صفحات مختلفة) بسبب زيادة الطلب على العملات الاجنبية خاصة الدولار الامريكي مما ادى الى زيادة في عرض العملة العراقية مقرونا بانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كما يتضح من الجدول السابق.

بعدها اخذت معدلات التضخم بالانخفاض لتصل في عام 2009 الى مستوى سالب بلغ نحو 2.8% وهو ادنى مستوى خلال مدة الدراسة ، ويعزى هذا الانخفاض الى نجاح البنك المركزي العراقي في استخدام الادوات غير المباشرة وتطور اداء السياسة النقدية مما ادى الى تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى 630689.7 ، بعد هذا العام عادت معدلات التضخم للارتفاع لتصل عام 2012 الى 6.7% وبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى حدود 728674.7 (كريم ، 2015 : 70) ، وجاء هذا الارتفاع كنتيجة لزيادة القدرة الشرائية لدى المواطنين الناجمة عن زيادة عدد العاملين ، اذ ان معدلات البطالة انخفضت من 15.1% عام 2011 الى 11.9 % في عام 2012، وبعد هذا العام عادت معدلات التضخم الى الانخفاض لتصل عام 2015 الى 1.4% ويعزى هذا الانخفاض (كما يتضح من الجدول السابق) الى مجموعة من الاسباب منها انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي لتصل في العام نفسه الى 191715مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ سالب 27% الناجم عن ريعية الاقتصاد العراقي المتمثلة باعتماده بصورة رئيسية على مورد النفط الذي انخفضت اسعاره في السوق العالمي من 101.4 دولار عام 2014 الى 54.4 دولار في عام 2015 (ملخص التقرير الاقتصادي العراقي ، 2015 : 1) وضعف الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي ومحدودية الجهاز المصرفي في دعم عملية التنمية وعجز كبير في الموازنة العامة بلغ نحو 3927 مليار دينار علاوة على تفوق الجانب التشغيلي على الاستثماري وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري وارتفاع في معدلات البطالة لتصل الى 15.5% ، فضلا عن الازمة الاقتصادية والمالية التي مر بها البلد بسبب انخفاض اسعار النفط وعدم اقرار الموازنة وتعطل الخطة الخمسية (2013 – 2017) والتي ادت الى ركود وانكماش في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوقف عملية التنمية والتلكؤ في تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية وايضا ضعف و تراجع القطاع الخاص عن الاستثمار بسبب تدهور الاوضاع الامنية كل هذا جاء مصحوبا بارتفاع الانفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش الإرهابية .

2. رؤى مستقبلية عن خصخصة الاقتصاد

على الرغم من ان القطاع الزراعي يضم فئة واسعة من السكان إلا انه يتميز بانخفاض الإنتاج والإنتاجية مما أدى إلى هجرة غير مخططة من الريف الى المدينة وخلق مشاكل كبيرة على الحكومة لتوفير الخدمات لهم وكذلك الضغط على المدن ، وبسبب عدم وجود المصانع مما اضطر هؤلاء الى الانضمام إلى جيش العاطلين أو العمل في نشاطات هامشية وغير انتاجية ذات

عائد منخفض ودون مستوى خط الفقر، وفي حالة انسحاب الحكومة من التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية كشرط رئيس للخصخصة له اثار سلبية على جميع افراد الشعب العراقي وخصوصا الفئات ذات الدخل الواطئ ، لان هذا الشكل من الانسحاب غير المنظم وغير المخطط له سيؤدي الى تزايد اعداد العاطلين عن العمل وبالتالي انتشار ظاهرة العنف والجريمة والتسرب من التعليم وتدهور راس المال البشري ، باعتبار الفقر يمثل تهديد حقيقي لحياة وكرامة الانسان كل هذا ممكن الحدوث لان القطاع الخاص في العراق لا يرقى الى مستوى يمكنه من معالجة هذه المشاكل اضافة الى الاختلالات في هيكل القوى العاملة . وخصخصة الاقتصاد العراقي في هذه الظروف يكتنفها الكثير من السلبيات بسبب انتشار ظاهرة الفساد بكل اشكاله ، ومنها غياب المصالح الوطنية الحقيقية المرجوة من هذا التحول التي تستند على الارتقاء بمستوى الكفاءة الانتاجية والاداء الاقتصادي والمحتوى التكنولوجي الذي تتضمنه السلعة ، فضلا عن غياب الارادة السياسية التي تضمن طموحات الشعب والاعتماد على الذات .

ان تنفيذ سياسة الخصخصة في مثل البيئة العراقية التي يسودها غياب الاطر القانونية السليمة وتراجع اجهزة الدولة وضعف مؤسساتها وسيادة الفساد والعلاقات الشخصية وعدم احترام حقوق الملكية وقصور في وعي المجتمع بضرورة الانتقال وفي جو مليء بالاضطرابات السياسية والاقتصادية لا يمكن ان يكتب لها النجاح في تحقيق التنمية ، اذ ان نجاحها لا يقتصر على السماح لآليات السوق بالعمل بل ايضا بفرض القوانين التي تضمن حقوق الاطراف المتعاقدة ورفع كفاءة الأسواق ، وفي مثل هذه الظروف ستفضي الخصخصة حتما الى مزيد من التكاليف وتراجع في القدرة التنافسية وشيوع ظاهرة الفساد بأشكال مختلفة ومن الممكن جدا ان تكون ستارا لأبشع صور الاستغلال والنفوذ وبالتالي تصبح تهديدا للسيادة الوطنية والخضوع التام لشروط المؤسسات الدولية سيما صندوق النقد الدولي ومراقبته المستمرة للأحداث الجارية في العراق ورفع التقارير الى دول نادي باريس الدائنة له لتحقق دور اكبر في مجال تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والسماح للشركات متعددة الجنسية لتمارس دورها في اخضاع البلد ومقدراته لمصالح تلك الشركات وتبعيته لها تطبيقا لنظرة الصدمة التي تبنت الادارة الامريكية تطبيقها في العراق .

خصخصة الاقتصاد العراقي تتطلب درجة عالية من الحذر Careful والدقة accuracy ، بسبب عدم انسجامها مع الظروف الداخلية والدولية، خصوصا وان العراق يعاني من مشكلة الفقر بأشكاله المختلفة وتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية ، وان اتباع سياسات خاطئة تتمثل بتخلي الدولة عن دوها الابوي والغاء الحصة التموينية لبعض الأسر وتقليل موادها للآخرين ، وفرض ضرائب ورسوم كثيرة على المواطنين، والغاء دعم المشتقات النفطية فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد – كما يتضح من السابق – وارتفاع اسعار السلع الضرورية ، هذه المشاكل جاءت متزامنة مع تعاظم دور المؤسسات الدولية وشروطها التي تتناقض مع حقوق الانسان العراقي المتمثلة بتخفيض عجز الموازنة العامة وتصفية القطاع الحكومي والانتقال الى القطاع الخاص لكي يتمكن العراق من خدمة ديونه البالغة نحو 125 مليار دولار عام 2004 (الراوي ، 2010 : 330) التي اغلبها تعود الى دول نادي باريس على حساب التنمية الاقتصادية وخفض المدخرات المحلية ، بمعنى اخر ان الديون الخارجية تمثل اصعب المعوقات التي تقف امام خصخصة الاقتصاد العراقي ومن ثم التنمية الاقتصادية. ان انسحاب الحكومة من دورها الاقتصادي وتقليص فرص العمل سيزيد من حجم البطالة ومن ثم الاثر السلبي للخصخصة كون البطالة في الاقتصاد العراقي عضوية وبنيوية ، ومن ثم تحول نسبة كبيرة من السكان من خط الفقر الى دون مستوى خط الفقر ، وهذا التحول سيفضي حتما الى ظهور سلوكيات سلبية تؤثر في الجوانب الامنية والمجتمعية .

ان الخصخصة هي احدى الادوات التي تعمد اليها الشركات متعددة الجنسية لاستثمار رؤوس اموالها في الدول النامية والعراق منها، لتصبح مالكة ومنتجة ومسوقة ، مستفيدة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومنها حرية انتقال رؤوس الموال الاجنبية للاستثمار ، والسيطرة على اقتصاديات تلك الدول ، او تبعيتها لاقتصاديات الدول المروجة للعولمة ، فان خصخصة المشروعات العراقية التي تمتاز بالاحتكار والحماية ، تعني تحويل الاحتكار من العام الى الخاص ، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع التكاليف التي يتحملها الافراد .

3. متطلبات النجاح

ان الخصخصة عملية شاقة ومعقدة ويكتنفها الكثير من الغموض وعدم التأكد ، فهي ليس مجرد تخلي الحكومة عن وظائفها الاقتصادية وترك الأسواق سائبة او للصدفة بحيث تخلق وتدار من تلقاء نفسها ، ولتحقيق فرص اكبر لنجاح هذا التحول وبما يقلل السلبيات ويعظم الإيجابيات فهناك خطوات عدة تعد تهيئة للتحول السليم وتحقيق طموحات الشعب العراقي في التنمية منها :

أ. صياغة وتهيئة الأطر القانونية والتشريعية والقدرات المؤسسية للدولة التي ستعمل في ظلها العلاقات الاقتصادية الجديدة لحماية حقوق المنتجين والمستهلكين على حد سواء ، والا سيحل الفساد والعلاقات المشبوهة محل اليات عمل الأسواق والمنافسة ، مع الأخذ بالاعتبار الظروف الاستثنائية

التي يمر بها البلد لا سيما ضعف القدرات المؤسسية للحكومة وعدم نضوج الثقافة الإصلاحية التي تعمل على تحقيق حالة من التوازن فيما بين المصالح .

ب. زرع وتنمية ثقافة الابتعاد عن مظاهر الاستهلاك المبدد للثروة وتنمية ميول الأفراد والمجتمع نحو الادخار لتوظيف تلك الأموال (من قبل فئة من رجال الأعمال تتميز بالإدارة الكفؤة وتحمل المخاطر والمسؤولية) في الأنشطة الإنتاجية بما يحقق معدلات مرغوبة في نمو معدلات الإنتاج والإنتاجية وفي الدخل القومي ، لتحقيق زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد ، ويعد الميل للادخار والاستثمار المنتج احد اهم متطلبات نجاح الخصخصة ، على ان يرافق هذه الثقافة إنشاء وتطوير الأسواق والمؤسسات المالية والنقدية لتسهل عملية نقل المدخرات من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز – القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) - من خلال بيع الأسهم والسندات وتقديم القروض وتسهيلات أخرى .

ج. ان عملية تحويل الاقتصاد العراقي من المركزي إلى اقتصاد السوق والمنافسة ومواكبة التغيرات العالمية في مجال التكنولوجيا وحركة راس المال والإنتاج وتبني سياسات الديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي تستدعي أن يكون التغيير من خلال اتباع سياسة الخصخصة الهيكلية أو التدريجية خلال مدة طويلة وحسب الأولويات مع احتفاظ الحكومة بدورها الرقابي والتنظيمي ، اذ ان تخلي الحكومة عن القطاع العام وفي ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي وعدم نضوج الفكر الديمقراطي مع وجود الاختلالات الهيكلية بين مكوناته الناجمة عن السياسات الاقتصادية التي سبقت التغيير السياسي سيفضي حتما إلى بروز آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية وهي بمثابة تكلفة اجتماعية تتحملها جميع الأطراف المعنية بهذا التحول .

د. لابد من الاطلاع ومتابعة تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا التحول لان الأخطاء غير المدروسة الناجمة عنه ستكون ذات نتائج كارثية وقد تتحملها الأجيال الحاضرة والمستقبلية فيجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بدل ان نكون عبرة أو درسا لغيرنا ، ومن جانب اخر حصر جميع إمكانيات البلد والوقوف على التناقضات الموجودة بين مكوناته البشرية والطبيعية والرأسمالية فضلا عن الطبيعة الريعية للاقتصاد .

ه. ان يكون هناك التزام سياسي وحكومي مع رؤية واضحة ببرامج الخصخصة بما ينسجم مع الفلسفة الاقتصادية الجديدة في تعديل هيكل الاقتصاد وتوفير بيئة مالية ومصرفية فعالة لإنجاح هذا البرنامج ، من خلال إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية ، يهدف إلى تنمية المجتمع المحلي للتقليل من حدة الفقر وخلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الذين تم تسريحهم من المنشآت الحكومية والعاطلين عن العمل والخريجين الجدد ومساعدة الأسر التي تضررت بسبب الإرهاب او التي تعولها النساء، وينفذ الصندوق برامجه – التوظيف العام ، تنمية المشروعات ، تنمية المجتمع ، تنمية الموارد البشرية ، التنمية المؤسسية - من خلال مبالغ تخصص من موازنة الحكومة إضافة إلى القروض والمنح التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية .

و. عمل وتفعيل مكاتب للتشغيل في المدن والأرياف لخلق فرص للعمل في القطاع الخاص والعام ، واتباع سياسة تجارية تعمل على ضبط الاستيراد وبالشكل الذي يؤمن الحماية المرحلية للمنتجات المحلية وبالحدود التي تسمح بها الالتزامات الدولية ، على ان يتم التحرير بصورة انتقائية وتدريجية والاستفادة من مبادئ منظمة التجارة العالمية الممنوحة للدول الفقيرة والنامية الأعضاء .

ز. تهيئة البنية التحتية باعتبارها شرطا ضروريا لنجاح عمل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إنشاء شبكات واسعة من المواصلات والاتصالات التي تربط المحافظات العراقية مع بعضها ومع العالم الخارجي والاهتمام بشبكات الري والسدود .

الاستنتاجات

1. الحكومة العراقية تبنت مشاريع خيرية عديدة منها الرعاية الاجتماعية ، واعانات البطالة ، والتعويض المستمر للجهات المتضررة من النظام السابق ، ومنح الطلبة ، اضافة الى المميزات التي يحصل عليها افراد من الشعب في مجال القبول المركزي في الجامعات العراقية او في مجالات التعيين في دوائر الدولة بسبب ادعاء اشتراك ذويهم في معارضة النظام السابق ، في المقابل عمدت الى تخفيض مواد البطاقة التموينية وحرمان اخرين منها بحجة ارتفاع مداخيلهم الشهرية ، رفع الدعم عن المشتقات النفطية والطاقة والماء ، مع فرض ضرائب ورسوم تعد جدا مرتفعة عند مقارنتها بدول مثل العراق ، هذه المشاريع تعد استنزافا للموارد التي يمكن استغلالها بشكل سليم لتحقيق خطوات مهمة في طريق النمو والتنمية الاقتصادية ، بمعنى اخر هل ان الكلفة التي يتحملها الافراد الذين يعيشون عند مستوى خط الفقر او تحته الناجمة عن رفع الدعم اقل او مساوية الى كلف برامج شبكات الحماية الاجتماعية ، وهذا الاختلال يمكن ان نتلمسه أيضا من خلال النمو السريع في القطاعات غير الانتاجية ، مثل مولات التسوق المنزلي ومدن الالعاب ... الخ .

2. ان محاولات اصلاح الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اعتماده على العوائد النفطية وسوء توزيع تلك الموارد والابتعاد عن الاستثمار في القطاعين العام والخاص والانكشاف على العالم الخارجي وضعف دور القطاع الخاص وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وانخفاض وتراجع الانتاج

والانتاجية ومحدودية دور الجهاز المصرفي في دعم التنمية وموازنة مالية يتفوق فيها الجانب التشغيلي على الاستثماري وافتقاده لسياسة تنويع مصادر الدخل وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري والابتعاد عن الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي ، لم تعدو عن كونها وعود فقط ، وقد اصيبت بالإخفاق لعدم جديتها كما انها لم تكن نابعة عن منهج فكري سليم يتعامل مع معطيات الواقع المفروض .

3. يعد العراق من الدول الغنية ويمتلك موارد طبيعية ضخمة اذا ما قورنت بعدد سكانه ، وهذه الموارد تمكنه من احداث تنمية اقتصادية مستمرة ومتزايدة عند توفر الارادة الحقيقية الواعية تجعله في غنى عن المساعدات الخارجية التي تأتي بشروط التبعية والاحتلال، وعند حساب ايرادات النفط السنوية نجد ان هذه العوائد كافية او اكبر من احتياجاته الفعلية لتحقيق التنمية الشاملة، ولا يخفى عن احد ان العراق في السنوات الحالية يحتاج الى موارد كبيرة لإعادة تأهيل المنشاة المدمرة التي عانت الاهمال عقود عدة او تمويل موازنة الحكومة لتغطية احتياجات المؤسسات التي لم تتضرر او القادرة على الاستمرار في الانتاج ضمن شروط السوق والمنافسة.

4. معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي انخفضت وكانت سالبة في اخر سنتين ، ويعزى هذا التراجع الى ريعية الاقتصاد العراقي باعتماده شبه الكلي على العوائد المتأتية من الصادرات النفطية التي هي الاخرى تخضع الى الاسوق الدولية في جانبي الطلب والاسعار ، ونتيجة لتراجع اسعار النفط الى اقل من 50 دولار للبرميل الواحد ، هذا التراجع قد اثر وكما يظهر من الجدول السابق في موارد الموازنة العامة للحكومة لتحقق عجز كبير بلغ نحو 5287 مليار دينا في عام 2012 ارتفع في عام 2013 الى اكثر من 7863 مليار دينار الا انه تراجع العجز الى 3927 مليار دينار عام 2015 ، ان اسباب عجز الموازنة عديدة فبالإضافة الى تراجع عوائد النفط المصدر بسبب ارتباطه الوثيق بالسوق الدولية الذي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية التي لها نفوذ حقيقي في دوائر اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية ، هناك عوامل داخلية ترجع الى طبيعة هيكل الاقتصاد العراقي الذي تغلب عليه سمة الاحادية بسبب هيمنة القطاع النفطي وتواضع مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى (الزراعة والصناعة التحويلية) في الدخل الوطني . ومثل هذه البيئة ستكون مهيئة لاستقبال الشركات متعددة الجنسية وخاصة الامريكية منها ، كنتيجة للإخضاع الشعب العراقي لنظرية الصدمة وقبوله بالحلول المطروحة للخروج من محنته والاستسلام لشروط هذه الشركات الباحثة عن الربح بغض النظر عن النتائج التي سيتعرض لها المجتمع العراقي والتي ستفضي حتما الى مزيد من الفقر والبطالة لان هذه الشركات تعتمد على اساليب كثيفة راس المال وليس اساليب انتاج كثيفة العمل توفر فرص عمل للأعداد المتزايدة من الافراد العاطلين عن العمل .

5. ان السياسة الامريكية في العراق تزداد وضوحا بعد كل يوم يمر واهم تجلياتها هو السيطرة عليه ليكون موقع للانطلاق منه لإعادة خارطة الشرق الاوسط وربط العالم بالنظام الامريكي القائم على العولمة وتظهر هذه السيطرة من خلال تبنيها لسياسة الخصخصة بالصدمة والتي هي احد الادوات لنظرية الصدمة التي تعمل على خلق افراد لم يجدوا فرصة للتفكير سوى الحصول على المتطلبات الضرورية للبقاء في الحياة ، لا بناء بلد صناعي يمتلك زمام الامور ليواكب التطورات العالمية اي ايجاد بلد مستهلك لا منتج ، والواقع لا يحتاج الى اقامة الدليل عليه .

6. خصخصة الاقتصاد العراقي في ظل الظروف الراهنة تعد اشبه بالمستحيلة بسبب تفشي ظاهرة الفساد ، اذ يلاحظ سيطرة افراد على قطاعات اقتصادية رغم عدم امتلاكهم الكفاءة الاقتصادية مستغلين وجودهم في مراكز القرار وبما يكفل لهم فرض العديد من الشروط التي تحدث فجوة بين العرض والطلب بما يكفل لهم الحصول على ارباح احتكارية مع غياب المصلحة الحقيقية في التطور والارتقاء بمستوى الاداء الاقتصادي ومستوى الانتاجية ونوعية المنتجات المقدمة بسبب غياب المنافسة الحقيقية .

7. للبطالة اثار اجتماعية اكثر خطورة من الاثار الاقتصادية منها ان البطالة تعمل على تفتيت العلاقات الاجتماعية والاسرية ودفع الافراد نحو الانحراف وارتكاب الجرائم واللجوء الى الارهاب والمخدرات والعزوف عن الزواج وتعمل على اضعاف عامل الولاء للوطن والتمرد على قرارات الحكومة وهي عامل قوي يدفع باتجاه الهجرة وخصوصا الكفاءات العلمية .

8. النشاط الاقتصادي في العراق يختلف عن مثيلاته في الدول الاخرى التي تمتلك موارد قريبة او مشابهة لما موجود فيه كونه اقتصادا تقليديا ومتخلفا على الرغم من وفرة الطاقات الانتاجية التي لم تستغل بصورة كفؤة وعقلانية لأحداث تنمية اقتصادية ، مما اثر في تنمية القوى العاملة من خلال العلاقة البنيوية بينهما ، اذ يؤدي تطور ونمو الناتج المحلي الاجمالي الى زيادة الطلب على القوى العاملة وتطويرها ، بمعنى اخر وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الاجمالي وبين الطلب على القوى العاملة ، وتنعكس هذه العلاقة في معدل دخل الفرد ، لذلك نلاحظ اغلب الدول تسعى جاهدة الى استقطاب امكانياتها المتوفرة في سبيل تحقيق الاستخدام الامثل لقوة العمل المتوفرة فيها لأنها المحرك الذي يسحب العوامل الاخرى الى المجال الاقتصادي لتحقيق التنمية البشرية ، اما في حالة العراق فان الوضع مختلف بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها خلال العقود الاخيرة التي ادت الى

تدهور الاقتصاد ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي وكما يتضح من بيانات الجدول السابق .

التوصيات

1. قبل البدء بتطبيق سياسة الخصخصة يجب تهيئة البيئة المناسبة لنجاحها ، لان هذه السياسة تتطلب جهود استثنائية لا تستطيع الحكومة وحدها تحملها وهنا يجب التعاون مع رجال الاعمال والمستثمرين الدوليين العراقيين وغير العراقيين ، بشرط الاستخدام الكفؤ للموارد مع احتفاظ الحكومة بسيطرتها على الموارد الناضبة وخاصة النفط لأنها قادرة على تحويل العوائد النفطية الى اشكال اخرى من راس المال ، وتصفية المشروعات الفاشلة التي تشكل عبئا على موازنة الدولة من خلال البيع او الدمج او اعادة التأهيل او التأجير او المشاركة مع القطاع الخاص وعدم تطبيق وصايا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكأنها وصفة جاهزة تخدم مصالح الدول التي تروج لهذا الفكر .
2. تطبيق سياسة الخصخصة يجب ان تمر من خلال برنامج متكامل بين القطاع العام والخاص وبالشكل الذي يحقق انسجاما مع فلسفة السوق التنافسية ، وهذا يتطلب ان يكون هناك دور للحكومة باليات جديدة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وكفاءة توزيعها وتحسين فرص المنافسة ، وهذا يتطلب ادارة كفؤة وواعية لخطورة المرحلة وان تكون قادرة على اتخاذ القرارات وتحمل نتائجها.
3. اشراك المجتمع من خلال وطرح هذا الموضوع للنقاش العام واقناعه بأهمية الخصخصة وتعميق ثقافة السوق وفق رؤى اقتصادية نابعة من واقع الاقتصاد العراقي حتى يدرك المجتمع ان هذا التحول لصالحه لتعزيز قوة المجتمع والدولة والاقتصاد.
4. ان تطبيق الخصخصة التدريجية والانتقائية في الاقتصاد العراقي يفضي الى نتائج ايجابية ، مثل اعادة هيكلة المؤسسات المراد خصخصتها عن طريق نقلها الى شركات مساهمة وبعد ذلك يتم بيع اسهم الحكومة في تلك الشركات الى القطاع الخاص عندها تصبح ادارة الشركات وملكيتها للقطاع الخاص مع احتفاظ الحكومة لبعض اسهمها لكي تضمن تدفق جزء من ارباح الشركات الى الخزينة العامة اضافة الى ان هذا الاسلوب يعمل على تلافي الترهل الاداري وتحسين نوع المنتجات التي تقدمها والتخفيف من الاعباء المالية التي كانت تتحملها الخزينة العامة بسبب الخسائر التي كانت تحققها نتيجة لافتقار القطاع الحكومي الى اسس العمل التجاري .
5. ان تطبيق سياسة الخصخصة على الرغم من وحي المؤسسات الدولية تبدو طموحة وملحة لإعادة بناء الاقتصاد والاعمار وخلق مؤسسات عصرية وشفافة تعزز من توازن الاقتصاد الكلي وتخلق فرص عمل جديدة وتحقق الاستقرار في اسعار صرف الدينار العراقي وتؤدي الى الانفتاح على الاسواق العالمية ، لا بد ان تتم من خلال تطوير القطاع الخاص وتحسين اداء القطاع الحكومي والانسحاب التدريجي للحكومة من الدور الاقتصادي والاندماج مع المجتمع الدولي على اسس سليمة .
6. في حال وجود فجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوبة تبرز الحاجة الى التوجه نحو الاستثمار الاجنبي المباشر ومصادر التمويل الخارجية لدورها الايجابي في تسريع وتائر النمو الاقتصادي وخاصة في الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنلوجي المتقدم لقدرتها على تعظيم الفائض الاقتصادي .
7. الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه اكثر القطاعات اهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وفي تشغيل نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل ، اذ يضم هذا القطاع اكثر من ربع السكان ويوفر فرص عمل لنحو 20% من مجموع القوى العاملة ، ويمكن حصر احتياجاته في توفير القروض الزراعية الميسرة و تنشيط الخدمات التي تقدم للمزارعين و تحسين شبكة الري والبنى التحتية والفوقية وسبل استعمال الموارد المتاحة .

المصادر

أبو عمرية ، فالح .(2008) .الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية. عمان الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع .

أبو هات ، عبد الكريم . (2005) . الخصخصة في الاقتصاد العراقي : وجهة نظر . مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد (2) ، المجلد (7) .

أولزو، اونر . (2006) . تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للأبحاث (ط1) . بغداد : شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر .

بدري ، شيرين . (2003) . تقويم عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى العراق . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

البنك المركزي العراقي .(سنوات مختلفة) . المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية .

البنك المركزي العراقي .(سنوات مختلفة) . المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2015.

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2014.

بيترسلوغلت ، ماريون قارون . (2003) . من الثروة الى الدكتاتورية : العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراس .كولونيا : منشورات الجمل .

بينايون ، أدريانو.(2002) .العولمة نقيض التنمية ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني . بغداد : بيت الحكمة .

التقرير الاستراتيجي العراقي . (2008) . الاقتصاد العراقي . مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية .

الجاسور ، ناظم عبد الواحد . (2003) . مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الآسيوي ، دراسة في محددات العلاقة بين جامعة الدول العربية والنظام ومنظمة آسيان . بغداد : مجلة الحكمة ، العدد 20، بيت الحكمة .

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء . (2016).الموجز الاحصائي للمحافظات .

حسن ، يحيى حمود .(2005) . دوافع الخصخصة في العراق وسبل نجاحها . مجلة الاقتصادي الخليجي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد 11 2.

دهال ، رياض .(1998). حول طرق الخصخصة : تجارب بعض الدول النامية . مصر: مجلة البحوث الاقتصادية العربية . الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد (13) .

الراوي ، احمد عمر .(2010) . دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 . بغداد : بيت الحكمة .

زكي ، رمزي. (1993). الليبرالية المتوحشة، ط1. القاهرة : دار المستقبل العربي .

السامرائي ، سعد عبود . (1977) . التطور الاقتصادي الحديث في العراق (ط1) . النجف الأشرف : مطبعة النجف القضاء في الأشرف .

الشماع ، همام راضي . (2002). الائتمان المصرفي في العراق : الواقع والمتطلبات . بغداد : بيت الحكمة.

الشمري ، مي حمودي عبداللة . (2013) . واقع البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (37) .

صبح ، محمود . (1995). الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو . القاهرة : جامعة عين شمس .

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ، سنوات مختلفة .

الطائي ، هناء عبد الحسين . (2005) . الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي : الجزء الاول من الندوات العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

عبدالله ، مصطفى احمد . (2002) . التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية : بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

العبيدي ، سناء عبد الكريم . (2004) . تطور القطاعين العام والخاص في الوطن العربي . بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 5 ، العدد 14 .

العلاق ، مهدي محسن ، وآخرون . الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق : بحث منشور في الموقع الإلكتروني : http://www.muthar-alomar.com

علاوي، كامل . (2005). دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي . النجف الأشرف : مجلة الغري ، العدد (2) ، المجلد (1) .

علي ،احمد بريهي .(2011) .الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي (ط1) . بغداد : بيت الحكمة.

فارس ، هاني . (2004) . الآثار السياسية والاجتماعية للحرب على العراق والمنطقة العربية بعد الحرب ، قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

كاظم ، عبد الحسين . (2004) . بين التضخم والخصخصة . عمان : مجلة الاقتصاد العربي .

كاظم ، كامل علاوي . (2011) . البطالة في العراق ، الواقع، الآثار ، اليات التوليد وسبل المعالجة: بحث منشور على الموقع الإلكتروني kamelalfatlawi@yahoo.com

الكبيسي ، صلاح الدين عواد . (2005) . إدارة برنامج التغيير واقع ومستقبل التجربة العراقية : نموذج مقترح . بغداد : مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 5 .

كريم ، سلام علي . (2015). القدرة التنافسية للعراق وسبل النهوض بها . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة .

كلاين ، نعومي . (2004) . نهب سعيا العراق الى يتوبيا المحافظين الجدد . بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (308) .

كلاين ، نعومي . (2011) . عقيدة الصدمة : صعود رأسمالية الكوارث (ط3) ، ترجمة نادين خوري . بيروت ، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا. (1977) . مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1995 : الجزء الثاني الخصخصة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة ، نيويورك .

اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق . (2013) . النتائج العامة لقياس الفقر في العراق لعام 2013 .

ماكينون ، رونالد . (1996) . النهج الامثل لتحرير الاقتصاد : احكام السيطرة المالية عند التحول الى اقتصاديات السوق ، ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي (ط1) . الاسكندرية : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية .

ماهر ، احمد . (1997) . دليل المدير في الخصخصة . مصر : مركز التنمية الإدارية .

المحمود ، وضاح محمود . (2010) . عقود التشغيل والبناء ونقل الملكية B.O.T حقوق الإدارة المتعاقدة والتزاماتها (ط1) . عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع .

المصرف التجاري العراقي . (1977) . الاقتصاد العالمي ، التقرير السنوي لعام 1997.

المعاني ، ايمن عودة . (2000) . المؤسسات العامة : أسس وإدارة (ط1) . الأردن : مركز احمد ياسين القني للنشر .

معهد التخطيط القومي في مصر. (1990) .السياسات القطاعية في ظل التكييف الهيكلي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 95، القاهرة .

ملخص التقرير الاقتصادي العراقي للفصل الثاني من عام 2015.

ناصيف ، الياس . (2006) . عقد B.O .T . طرابلس : المؤسسة الحديثة للكتاب .

النجفي ، سالم توفيق . (2002) . بيئة الاقتصاد العراقي (اشتراكية السوق) مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار في الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية . بغداد : بيت الحكمة .

النجفي ، سالم توفيق . (2002) . سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي . بغداد : بيت الحكمة .

نزيل ، انعام مزيد . (2004) . الخصخصة مالها وما عليها . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، المجلد 2 ، العدد 5 .

الهنداوي ، عبد الزهرة . شبكة الاقتصاديين العراقيين http://iraqieconomists.net/ar

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي . (2009) . الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، الأردن : المطابع المركزية .

Muller Roland.(1979). multinational corporation and the third world, in the political economy of development and under development . ed . willer c.n. New york .

Renteshubert.(1994).PovertyDevelopming countries : its definition, Ettent and Implicition, Economics Mc .GrowHill Inc . New Yourk .

Clarkson .k.w. (1990) Privatization at the State and local level oin micavoy .p.w.et. privatization and state Owned enter Prises : lesson from the unites . Great Britain and canada publishers .Boston .

Salameh, Mamdouh.(2015) . Impact of US Shale Oil Revolution on the Global Oil Market : the Price of Oil & Peak Oil, (a paper given at the Peak

Oil Symposium in Doha , Qatar, 2-4 April, 2015.